

## وكالات ائتمان الصادرات كآلية لتغطية مخاطر التجارة الخارجية

- عرض تجربة الشركة الجزائرية لتأمين و ضمان الصادرات (CAGEX) -

### Export credit agencies as a mechanism to cover foreign trade risks

The experience of the Algerian Company for Insurance and Export Guarantees (CAGEX)

ط د/ قارح أمين 01<sup>1</sup> (\*)، أ د/ شربي محمد الأمين 02<sup>2</sup>

<sup>1</sup> مخبر متطلبات تأهيل وتنمية الاقتصاديات النامية في ظل الانفتاح الاقتصادي العالمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية

وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، garah.amine@univ-ouargla.dz

<sup>2</sup> كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، cherbilamine@gmail.com

استلام المقال بتاريخ: 19-12-2019. مراجعة وتحكيم بتاريخ: 24-04-2020 نشر المقال بتاريخ: 30-06-2020

#### ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد مدى تغطية الشركة الجزائرية لتأمين و ضمان الصادرات للمخاطر التي تواجه المصدرين الجزائريين أثناء قيامهم بعملياتهم التصديرية، من خلال تأمين قروض التصدير الذي تقدمه الشركة في شكل مجموعة من المنتجات والخدمات من أجل تحسين أداء المصدرين وتعزيز تنافسيتهم في السوق الدولية للمساهمة في ترقية الصادرات والوصول إلى التنوع الاقتصادي للخروج من هيمنة القطاع النفطي على الاقتصاد. وتم التوصل إلى وجود ضعف في نشاط المؤسسة في تأمين قروض التصدير رغم مجموعة المنتجات والخدمات المقدمة في هذا المجال.

**الكلمات المفتاحية:** تأمين قروض التصدير، وكالات ائتمان الصادرات، مخاطر التصدير، منتجات تأمين قروض التصدير ، CAGEX.

#### Abstract:

The objective of this study is to determine the extent to which the Algerian Export Company of Insurance and Guarantee covers the risks faced by Algerian exporters during their export operations, by the export credit insurance offered by the company in the form of a range of products and services to improve the performance of exporters and enhance their competitiveness on the international market to contribute to the promotion of exports. And access to economic diversification out of the dominance of the oil sector on the economy. The results indicate that there is a weakness in the Company's activity in securing export credit despite the range of products and services provided in this area.

**Keywords:** Export credit insurance, Export credit agencies, Export risks, export credit insurance product, CAGEX.

**JEL code:** F13 ؛ C25

(\* المؤلف المراسل: قارح أمين، garah.amine@univ-ouargla.dz

## 1. مقدمة:

أدت المخاطر الكبيرة التي تمتاز بها التجارة الخارجية خصوصا في عمليات التصدير إلى ظهور مؤسسات تأمين متخصصة في تغطية مخاطر التصدير من أجل تقديم التأمين اللازم للمصدرين ضد مخاطر التجارة الخارجية للمساهمة في ترقية الصادرات وتعزيز تنافسية المصدرين على المستوى الدولي، نظرا للمنافسة القاسية التي أصبحت لا تقتصر فقط على مستوى السعر وجودة السلع، بل امتدت إلى الشروط الائتمانية المواتية المقدمة للمشتريين الأجانب والعمليات على الحساب المفتوح، وتمثل مؤسسات تأمين قروض التصدير مصدرا هاما لتمويل وترقية الصادرات، حيث تلعب هذه دور كبير في المساهمة في تحسين أداء المصدرين على الساحة الدولية استنادا إلى نشاطها في إدارة المخاطر التجارية والسياسية التي تواجه المصدرين أثناء قيامهم بأنشطتهم التجارية التي تتميز بارتفاع درجة عدم اليقين خصوصا ما إذا كانت التعاملات مع مستوردين جدد من دول تتميز بدرجة مخاطر مرتفعة كالبلدان النامية، لهذا سعت الجزائر منذ الثمانينات إلى ترقية وتحسين أداء الصادرات غير النفطية في السوق الدولية من أجل دعم وتطوير القطاعات الاقتصادية المنتجة وتفعيل دورها في المساهمة في عملية التنمية وتحقيق التنوع الاقتصادي للخروج من هيمنة الاقتصاد النفطي وما يصاحبه من ازمانات جراء التقلبات الكبيرة في أسعار النفط خاصة في الآونة الأخيرة. وعليه تأسست الشركة الجزائرية لتأمين و ضمان الصادرات (CAGEX) بهدف المساهمة في ترقية وتحسين أداء الصادرات غير النفطية في الجزائر ضمن المسعى نحو الوصول إلى التنوع الاقتصادي والخروج من هيمنة الاقتصاد النفطي، إلا أنه ومنذ تأسيس هذه الشركة لا تزال الصادرات غير النفطية تمثل نسبة هامشية من إجمالي الصادرات، إضافة إلى تركيز الصادرات غير النفطية بنسبة كبيرة نحو أوروبا وأمريكا.

مما سبق يمكن طرح الإشكالية التالي:

ما مدى تغطية الشركة الجزائرية لتأمين و ضمان الصادرات لمخاطر العمليات التصديرية غير النفطية؟

وللإجابة على هذه الإشكالية تم طرح الفرضية التالية:

تغطي الشركة الجزائرية لتأمين و ضمان الصادرات مخاطر العمليات التصديرية غير النفطية بنسبة ضعيفة.

وسيتم تنظيم ما تبقى من هذا البحث كالتالي: القسم الثاني يتضمن الإطار النظري لوكالات ائتمان الصادرات، وفي القسم الثالث نعرض المخاطر المغطاة والمنتجات المقدمة من طرف هذه الوكالات، وفي القسم الرابع يتم عرض نشاط الشركة الجزائرية لتأمين و ضمان الصادرات، ويتضمن القسم الخامس خاتمة البحث.

## 2. الإطار النظري لوكالات ائتمان الصادرات:

## 1.2 مفهوم تأمين قروض التصدير:

وردت عدة تعاريف لتأمين قروض التصدير الذي يمكن تسميته أيضا باسم التأمين التجاري على القروض أو تأمين قروض الاعمال؛ تأمين ائتمان الصادرات.

أشهر هذه التعاريف الذي قدمه (Loubergé & Maurer, 1985, p220) حيث عرفا تأمين قروض التصدير على أنه عقد يوافق بموجبه المؤمن (شركة التأمين)، للحصول على علاوة (قسط)، على تعويض المؤمن له عن الخسارة التي يعاني منها نتيجة لعدم استرداد ديونه المتعلقة بأسعار البضائع أو الخدمات المصدرة، أو للتعويض عن عواقب انقطاع أو توقف نهائي لسوق التصدير، أو قلة ربحية ذلك السوق، أو فشل مجهودات البحث واكتشاف الاسواق الخارجية، وأصل هذه المخاطر هو تحقق أخطار ذات طبيعة اقتصادية جزئية أو كلية، سياسية أو عرضية .

قدم (Jones, 2010, p03) تعريفا مفصلا لتأمين قروض التصدير حيث عرفه على أنه أحد منتجات التأمين وإدارة المخاطر التي تغطي مخاطر السداد الناتجة عن تسليم البضائع أو الخدمات، ويغطي عادة مجموعة من المشتريين ويدفع نسبة متفق عليها من فاتورة أو ذمة مدينة (مستحقات) لا تزال غير مدفوعة نتيجة للتقصير المطول أو عدم الملاءة أو الإفلاس، ويتم شراء تأمين

قروض التصدير من قبل الشركات التجارية لضمان حساباتها المدينة (المستحقة القبض) من الخسارة بسبب عدم سدادها من قبل المدينين (المستوردين)، ويمكن أيضاً توسيعها لتغطية الخسائر الناتجة عن المخاطر السياسية مثل عدم إمكانية تحويل العملات، الحرب والاضطرابات المدنية، المصادرة ونزع الملكية والتأميم؛

تطرق أيضاً في تعريفه إلى التكاليف (الأقساط) التي تدفعها الشركات التجارية جراء حصولها على هذا النوع من التأمين، حيث عادة ما يتم تحميل هذه التكاليف على ذلك شهريا، ويتم احتسابها كنسبة مئوية من مبيعات ذلك الشهر أو كنسبة مئوية من جميع المبالغ المستحقة القبض، معدل القسط عادة ما يكون منخفض ويعكس متوسط مخاطر القروض لمحفظه المؤمن عليهم من المشترين، ويتم دفع قسط إضافي إذا تم توسيع الغطاء ليشمل المخاطر السياسية.

وأضاف أن تأمين قروض التصدير يؤمن مخاطر السداد للشركات وليس الأفراد، ويطلب حاملو الوثائق (المؤمن لهم) حداً ائتمانياً لكل من مشتريهم حتى يتم التأمين على المبيعات للمشتري، بالإضافة إلى ذلك، يمكن لتأمين قروض التصدير أيضاً أن يغطي معاملات فردية بشروط دفع أطول أو المعاملات مع مشتر واحد فقط (عادة ما تكون معاملات كبيرة).

## 2.2 مفهوم شركات تأمين قروض التصدير:

### 1.2.2. تعريف شركات تأمين قروض التصدير

شركة تأمين قروض التصدير تسمى أيضاً بوكالة ائتمان الصادرات، عرفها (Salcic, 2014, p07) على أنها مؤسسة متخصصة توفر تغطية للمصدرين والبنوك، تعمل شركات تأمين قروض التصدير بالنيابة عن الدول ودعمها المالي من خلال توفير تأمين لقروض التصدير، لذلك ستعوض الدولة الخسائر التي تتكبدها هذه الشركة في توفير تأمين لقروض التصدير.

وعرفها (Gianturco, 2001, p02) على أنها بنك متخصص بدرجة عالية، شركة تأمين، أو شركة تمويل، أو تبعية للحكومة، يقدم قروضاً و/ أو ضمانات، التأمين، المساعدة الفنية... إلخ، وتدعم المصدرين بتغطية كل من المخاطر التجارية والسياسية المرتبطة بمبيعات التصدير، مع دعم أو موافقة الحكومة الوطنية، وهذه الشركات مكرسة لدعم صادرات البلاد وعادة ما تكون ملكيتها إما حكومية أو مختلطة.

### 2.2.2. أشكال شركات تأمين قروض التصدير

يختلف تنظيم وشكل شركات تأمين قروض التصدير من بلد إلى آخر ويمكن تنظيمها كبنك متخصص أو شركة مالية أو شركة تأمين تعمل نيابة عن دولة أو وكالة تابعة للدولة، حيث أن شركات تأمين قروض التصدير التي يتم تنظيمها كبنوك أو شركات مالية تكون مملوكة بالكامل للدولة أو جزئياً، بينما تكون شركات التأمين مملوكة ملكية خاصة في العادة، ولكن لديها تفويض رسمي من الدولة للتصرف بصفقتها شركة تأمين قروض التصدير، وبناءً على وضعها القانوني يمكن تصنيف شركات تأمين قروض التصدير إلى ثلاث مجموعات (Salcic, 2014, p07):

- تشتمل المجموعة الأولى على الشركات التي تم تأسيسها كبنوك أو شركات مالية مملوكة بالكامل أو جزئياً للدولة.
- المجموعة الثانية هي الشركات المنشأة كشركات تأمين خاصة تعمل نيابة عن الدولة. تدين شركات تأمين قروض التصدير هذه بواجباتها تجاه وزارة المالية أو الوزارات الأخرى التي تقدم الدعم الرسمي للتصدير الوطني، ويتم فصل التغطية المقدمة من شركة تأمين قروض التصدير هذه عن أعمال التأمين المعتادة التي تقوم بها "ضمانات وائتمانات التصدير" دون دعم رسمي.
- المجموعة الثالثة هي شركات تأمين قروض التصدير التي تتمتع بصفة الهيئات الحكومية، وتعمل بصفقتها الدولة عند توفير التغطية.

من الخصائص الشائعة لجميع الأنواع الموضحة أعلاه أنها تتلقى أو قد تتلقى الدعم المالي من حكومتها عند الضرورة.

في بعض البلدان توفر شركة تأمين قروض التصدير واحدة كلاً من التغطية والقروض المباشرة وتسمى بوكالة ائتمان الصادرات، بينما يتم فصل هاتين الوظيفتين في بلدان أخرى بطريقة تصدر شركة تأمين قروض التصدير التغطية، في حين توفر قروض التصدير وكالة القروض المباشرة (Salcic, 2014, p07).

### 3. المخاطر المغطاة ومنتجات شركات تأمين قروض التصدير

شركات تأمين قروض التصدير التي تم إنشاءها في شكل هيئة تقدم التأمين تغطي مجموعة من المخاطر وتقدم مجموعة من المنتجات لعملائها من المصدرين والبنوك، والتي سيتم توضيحها فيما يلي:

#### 1.3 المخاطر المغطاة:

توجد ثلاث مجموعات رئيسية للمخاطر تغطيها وكالات ائتمان التصدير: مخاطر القروض، المخاطر الناشئة عن الالتزامات التعاقدية (أي غير المستمدة من التمويل)؛ ومخاطر الاستثمار الأجنبي.

1- **مخاطر القروض:** مستمدة من تمويل الصادرات الذي قد يتم عبر مؤسسة مالية أو يتم صرفه من قبل الوكالة مباشرة إلى المصدرين، وتتمثل المخاطر الرئيسية للقروض في المخاطر التجارية والسياسية وغير العادية (الاستثنائية) (LAUX, 2018, p16).

تجدر الإشارة إلى أنه عادةً ما يتم تعريف المخاطر التي تغطيها وكالات ائتمان التصدير في الشروط القياسية لوكالة ائتمان الصادرات باعتبارها مخاطر سياسية وتجارية، لكن في الواقع فإن وكالات ائتمان التصدير تغطي مخاطر عدم سداد القروض الناجم عن الأحداث السياسية والتجارية (Salcic, 2014, p16).

لتفسير مصطلح "المخاطر التجارية" يمكن افتراض أن أحد المشتريين الأجانب أصبح مفلساً، فإن الإفلاس هو مجرد حدث وقد لا تكون العواقب واضحة، وقد يكون الإفلاس أو الاعسار ذا طابع مؤقت، ولا يؤثر على قدرة المشتري الأجنبي على دفع القروض، لكن عندما يكون إعسار المشتري الأجنبي ذا طابع دائم، مما يتسبب في عدم سداد القروض وخسارة للمصدر أو البنك، فإن مثل هذه الخسارة تغطيها وكالات ائتمان التصدير، ولا تغطي وكالات ائتمان التصدير الإفلاس الذي لا يؤدي إلى خسارة المصدر أو البنك.

بالنسبة للحدث السياسي الذي قد يتسبب في عدم دفع القروض فإن اندلاع الحرب في بلد المشتري الأجنبي قد تؤثر على عمله من خلال تدمير مرافقه وجعل مواصلة عملية التصنيع أمراً مستحيلًا، وهو ما يؤدي إلى خسارة إيراداته وبالتالي عدم سداد القروض للمصدر أو البنك، وما تغطيه وكالات ائتمان التصدير في هذه الحالة هو الخسارة التي تكبدها المصدر أو المصرف نتيجة عدم استلام دفع القرض، وليس اندلاع الحرب في حد ذاتها.

قد لا يتسبب وقوع حدث سياسي تغطيه شركة تأمين قروض التصدير دائماً في عدم دفع القروض من قبل مشتري أجنبي، إذ من الممكن ألا تتأثر أعمال المشتري الأجنبي بالحرب، مما يعني أنه يمكن للمشتري مواصلة عملية التصنيع وبيع منتجاته وتلقي المدفوعات من عملائه وبالتالي تسديد دفعات القروض بشكل منتظم للمصدر أو البنك عند استحقاقها، وبالتالي لا يمكن المطالبة بتعويض شركة تأمين قروض التصدير التي تغطي مخاطر الائتمان هذه على أساس وقوع الحرب فقط، وبعبارة أخرى فإن شركة تأمين قروض التصدير المعنية قد غطت خطر عدم سداد الائتمان وليس مخاطر الحرب كحدث إذا لم يؤثر على قدرة المشتري الأجنبي على سداد القرض.

على الرغم من أن شركة تأمين قروض التصدير تغطي الخسائر التي تسببها الأحداث السياسية والتجارية، إلا أن التعبير عنها أنها تغطي المخاطر السياسية والتجارية لا يزال يستخدم على نطاق واسع، وسيتم توضيحها فيما يلي:

#### أ- المخاطر التجارية:

تتضمن هذه المخاطر بشكل عام ما يلي (Branch, 2006, p200):

- إفسار المشتري؛
- التصدير في السداد من قبل المشتري الخاص في نهاية فترة الائتمان أو بعد فترة محددة من تاريخ انتهاء مدة الائتمان المتفق عليها؛
- عدم قبول البضاعة المسلمة للمشتري، عندما تكون هذه البضائع مطابقة لأية عقود قائمة، وتجدر الإشارة إلى أن قبول البضائع أو الخدمات يوصف على أنها رسالة المشتري الأجنبي للمصدر تفيد بأن البضائع أو الخدمات قد تم قبولها. هذه هي الطريقة المعتادة لقبول البضائع أو الخدمات ولكن قد يقبلها المشتري الأجنبي عن طريق الاحتفاظ بها لفترة زمنية معقولة دون إبلاغ المصدر بأنه قد تم رفضها.

#### ب- المخاطر السياسية:

إن نطاق الخسائر الناشئة عن مخاطر ذات طبيعة سياسية أوسع من المخاطر المتعلقة بالمخاطر التجارية وعادة ما تشمل جميع الأحداث السياسية التي لها تأثير على أي علاقات تعاقدية يغطيها القانون المدني، بما في ذلك ما يلي (Branch, 2006, p200):

- إلغاء أو عدم تجديد ترخيص التصدير المؤمن عليه بعد إبرام العقد؛
  - الحرب وغيرها من الاضطرابات في بلد المشتري والتي تؤثر على الوفاء بالعقد؛
  - مخاطر تحويل العملات الأجنبية، أي الصعوبات والتأخيرات في تحويل الأموال من بلد المشتري، بما في ذلك الخسائر الناشئة نتيجة الوقف الاختياري للدين الخارجي الصادر عن حكومة ذلك البلد؛
  - مخاطر التحويل (يشار إليها أيضًا باسم "مخاطر التحويل من بلد ثالث") حيث يمكن لدولة واحدة أن تقوم بتجميد الأصول والحسابات البنكية لدولة أخرى محتفظ بها محليًا؛
  - أي إجراء من جانب حكومة أجنبية يعوق بطريقة ما إبرام العقد، بما في ذلك قيود الاستيراد/التصدير، مصادرة البضائع وتأميم الشركات والصناعات؛
  - المعاملات بين المصدرين الخاصين والمشتريين العموميين، أي التخلف عن السداد من جانب المشتري العام؛
- بالإضافة إلى ما سبق تغطي شركة تأمين قروض التصدير المخاطر الاستثنائية المرتبطة بالأحداث الطبيعية مثل الزلازل والأعاصير.

يمكن أن تحدث مخاطر القروض في مرحلتين متميزتين من الدعم الرسمي، وهما تمويل الإنتاج - المعروف أيضًا باسم تمويل ما قبل الشحن والذي يكون قبل عملية التصدير، أو تمويل التسويق - وتمويل ما بعد الشحن، أي بعد التصدير.

**ضمانات ما قبل الشحن:** أو (ضمان قرض رأس المال العامل) تقدم هذه السياسة ضمانات قروض رأس المال العامل قبل

التصدير للبنوك التجارية، مما يوفر السيولة للمصدر لدعم معاملات التصدير الجديدة (Grath, 2011, p121).

في وضع ما قبل الشحن يتم تمويل رأس المال العامل للشركات حيث تتلقى الشركات أموالاً من بنك أو مؤسسة مالية لإنتاج سلعة أو خدمة والتي سيتم تصديرها لاحقاً، وتتمثل المخاطر التي تغطيها إجراءات ضمان ائتمان التصدير في أن المصدر لن يدفع التمويل المتعاقد عليه مع بنك الإقراض، حيث يتم إصدار تغطية ما قبل الشحن للبنوك التجارية لتشجيعها على إقراض المصدرين (Gianturco, 2001, p29).

في هذه الحالة تحدث عملية تحصيل الدين في حالة التخلف عن السداد في السوق المحلية، ونظرًا لأن مصدر المخاطرة هو المصدر فإنه من الأسهل بالنسبة للبنوك إجراء تحليل مخاطر العملية لأن الشركة الممولة عادة ما تكون عميلًا للبنك وتتوفر المعلومات لإجراء تحليل ائتماني مناسب (LAUX, 2018, p67).

في تمويل ما بعد الشحن، تظهر مخاطر القروض بعد شحن البضائع أو بعد الوفاء بالالتزامات التعاقدية للمصدر (Gomes, 2004, p19)، وعادة ما تكون البضائع المرسلّة أو التي يتم تسليمها خارجة عن السيطرة الفعلية للبائع الذي يصبح في حالة انتظار دفع فواتيره عند استحقاقها (Jus, 2013, p74)، حيث غالبا ما يتم منح شروط دفع مؤجلة للمستورد وهو ما يعرض البائع لمخاطر ما بعد الشحن إذ يمكن أن تتحقق بعض أو أحد الأحداث السياسية أو التجارية التي تؤدي إلى خطر عدم الدفع من طرف المستورد. من أجل إجراء تحليل هذا العميل من الضروري تلقي معلومات حول تاريخ المحاسبة والدفع من المستوردين أنفسهم أو الحصول على معلومات من وكالات تحليل ائتمان دولية، حيث أن البنوك عموماً لا تملك معلومات عن الشركات في البلدان الأخرى بالإضافة إلى ذلك في حالة عدم الدفع يتم تحصيل الدين في السوق الدولية وهو ما يصعب هذه العملية.

من ناحية أخرى، قد تحدث بعض الأحداث الأخرى في فترة الائتمان بعد شحن السلع أو قبولها، على سبيل المثال، اكتشاف عيوب وإفلات أسعار السوق للتسويق، ورفع قيمة عملة العقد، مما قد يؤدي إلى رفض السلعة أو يمكن أن يؤثر على استعداد المشتري وقدرته على دفع ثمن السلع بموجب شروط وأحكام العقد الأصلية (Jus, 2013, p73).

بالنظر إلى الصعوبة الأكبر في الحصول على معلومات ما بعد الشحن، من الشائع بالنسبة للبنوك الخاصة وخاصة البنوك المحلية، أن تعمل فقط في مرحلة ما قبل الشحن، عندما تعمل في مرحلة ما بعد الشحن من الشائع أن تطلب البنوك ما يسمى "حق العودة" ضد المصدر أي إذا لم يحترم المستورد الدفع يصبح المصدر مسؤولاً قانونياً عن سداد، وبالتالي يتحمل مخاطر العملية.

2- **مخاطر الالتزامات التعاقدية:** مخاطر هذه العمليات ليست مستمدة من التخلف عن سداد التمويل، ولكن كما يوحى الاسم فهي مشتقة من التزامات تعاقدية بين المصدر والمستورد كمخاطر تقدم الأداء والموارد، مخاطر التصنيع،

وسندات العطاء (LAUX, 2018, p69):

- **مخاطر الأداء:** بالنسبة لهذه المخاطر لا توفر تغطية تأمين قروض التصدير الحماية للبائعين بسبب مخاطر الأداء الخاصة بهم ولا تغطي خسائرهم بسبب عدم سداد المشتري طالما كان لديهم سبب مقنع وصالح لعدم الدفع (Jus, 2013, p86).

بشكل عام، ترتبط تغطية الأداء بتقديم المصدر من الأموال، على الرغم من أن هذا الشرط غير مطلوب، في كلتا الحالتين فإن المخاطر التي يتم تغطيتها هي عدم التصدير من قبل المصدر الوطني.

هناك اختلافات في المخاطر التي تتكبدتها الحكومات في الدعم من خلال الأداء ومن خلال التمويل المسبق. في حالة حدوث تقدم في الموارد، تقل مخاطر التشغيل وفقاً للوفاء بالالتزام، وفي حالة الأداء بشكل عام، يتم فرض غرامة ثابتة متعلقة بعدم الامتثال لأداء التصدير، وبالتالي، فإن القيمة المعرضة للخطر بالنسبة للوكالات في حالة الأداء تميل إلى أن تكون ثابتة خلال فترة التحوط.

تجدر الإشارة إلى أن المخاطر المسبقة الناشئة عن التزام تعاقدي، على الرغم من المصطلحات المماثلة، لا يجب الخلط بينها وبين الدفعة المقدمة في حالة مخاطر الائتمان. في المخاطر المسبقة المرتبطة بالالتزامات التعاقدية، فإن المخاطر التي يتم تغطيتها هي أن المصدر يتخلف عن الوفاء بالتزاماته أي عدم التصدير. إن قرض التمويل جزء لا يتجزأ من تمويل المصدر، ومخاطره هي عدم قيام المستورد بالدفع، في كلتا الحالتين، يتم استخدام تقدم الموارد في العمليات الفردية، حيث لا يتم توحيد السلعة المصدرة، مما يجعل من الصعب بيعها إلى مستورد آخر (LAUX, 2018, p69).

عادة ما يتم هيكلة كل من الأداء وسلفة الأموال من خلال إصدار ضمانات بين البنوك، وبالتالي فإن الهيكل المعتاد لهذه المنتجات أن بنك المصدر يصدر ضمانا لبنك المستورد. إذا لم يمثل المصدر لالتزاماته، يفقد بنك المستورد ضمان الطرف المقابل الوطني. عند التنفيذ الدولي، سيحترم بنك المصدر الضمان الصادر ويجمع من المصدر المبالغ المستردة. تعمل الوكالات بهدف

المخاطرة المشمول بالضمان الصادر عن بنك المنتج الوطني. مرة أخرى ، من خلال تلقي تغطية حكومية ، يتم تقليل خطر العملية من خلال تعزيز التجارة الدولية.

• **مخاطر التصنيع:** تغطي شركة تأمين قروض التصدير هذا النوع من المخاطر للمصدرين عن الخسارة التي قد يتعرضون لها بين تاريخ توقيع العقد التجاري وتاريخ تسليم البضائع أو الخدمات إلى المشتري الأجنبي، حيث أن الأحداث السياسية أو التجارية المختلفة قد تقطع أو توقف عمل المصدر خلال فترة التصنيع، عادة لا تغطي وكالة ائتمان الصادرات خسارة التصنيع عند مقاطعة العقد التجاري أو تعليقه بسبب خرق المصدر للعقد (Salcic, 2014, p89)، وتتعلق التغطية المقدمة خلال هذه الفترة بالتكاليف التي يتحملها المصدر إلى غاية إلغاء العقد (Gomes, 2004, p19).

عادة ما يتم تصميم هذه التغطية لتعويض المؤمن له عن تكاليف تصميم وتصنيع وتوريد السلع التي لا يمكن تسليمها، ناقصًا أي مدفوعات مستلمة وعائدات إعادة بيعها (قيمة التحقيق) (Jus, 2013, p74).

نظرًا لأن شركات تأمين قروض التصدير التي تتبع إرشادات منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) تتطلب عمومًا دفعًا نقديًا بنسبة 15% من المبلغ الممول يصبح المصدرون في وضع أفضل حيث يتم تخفيف مخاطر الخسارة التي يتعرض لها المصدر نظرًا لأن المستورد قد دفع بالفعل 15% (Salcic, 2014, p89).

• **ضمانات العطاء:** هذا النوع من التغطية شائع في عمليات تقديم العطاءات الدولية لأعمال البنية التحتية، حيث يضمن ضمان العطاء أنه إذا قدمت شركة عرضًا فستقوم بالوفاء بالتزاماتها إذا كانت الفائزة في المسابقة، قد يكون هذا الضمان إلزاميًا في المزادات الدولية، لمنع البلدان من تنفيذ عملية تقديم عطاءات وتحمل مخاطر عدم توقيع عقد تجاري بموجب الشروط المنصوص عليها في الإشعار، مع تحمل عبء إعادة العملية، بالإضافة إلى الآثار الضارة للتأخير في الأعمال، تغطي وكالة ائتمان التصدير الغرامة المطبقة في حالة حدوث خروقات بضمانات العرض (LAUX, 2018, p70).

### 3- مخاطر الاستثمار:

تجدر الإشارة أيضًا إلى أنه بالإضافة إلى مخاطر القروض ومخاطر الالتزامات التعاقدية، تقدم شركات تأمين قروض التصدير بشكل عام أيضًا تأمينًا للاستثمار المحلي في الخارج يرتبط بأصول الشركات وليس بالقروض، ويتم من خلال هذه التغطية تشجيع تدويل الشركات الوطنية، وتسعى الشركة إلى تغطية أصولها في الخارج ضد مخاطر سياسية مثل المصادرة أو استحالة تحويل العملات الأجنبية حيث توجد علاقة بين تأمين الاستثمار والمخاطر السياسية لكن في حين أن أساس تغطية تأمين الاستثمار هو حقوق الملكية المستثمرة في الخارج (وكذلك نتائجها، مثل التحويلات)، فإن أساس مخاطر القروض هو التمويل (LAUX, 2018, p71).

من بين الاستثمارات الأجنبية المؤهلة للحصول على تغطية شركة تأمين قروض التصدير يمكن ذكر ما يلي (Salcic, 2014, p101):

يتم تغطية نوعين من قبل تأمين قروض التصدير بشكل متكرر: الاستثمارات في الأسهم والقروض الاستثمارية. يمكن أن يكون الاستثمار في حقوق الملكية - بمعنى آخر في رأس المال - نقدًا أو عينيًا في شكل معدات أو آلات أو خدمات، وما إلى ذلك. عند الاستثمار في حقوق الملكية، يتلقى المستثمرون الأجانب حصصًا في شركة أو مؤسسة تعمل في قدرة المشروع الاستثماري.

هناك نوع آخر من الاستثمارات التي تغطيها تأمين قروض التصدير بشكل متكرر وهو قرض استثماري يقدمه مستثمر أجنبي لمشروع استثماري، ولا يرتبط الغرض من هذا القرض بالضرورة بتصدير السلع أو الخدمات من بلد وكالة ائتمان التصدير ولا يؤدي إلى مساهمة في المشروع الاستثماري.



يمكن تقديم قرض استثماري لمشروع استثماري عن طريق مساهم أو مستثمر غير مساهم وكلاهما مؤهل للحصول على تغطية تأمين قروض التصدير، بالإضافة إلى ذلك، قد تغطي تأمين قروض التصدير الخسارة الناجمة عن إجراء الدفع بموجب ضمان المساهمين الصادر عن مستثمر أجنبي بصفته مساهما في مشروع استثماري. يتم إصدار هذا الضمان للالتزام دفع المشروع الاستثماري.

قد تشمل بعض تأمين قروض التصدير أيضاً أنواعاً أخرى من الاستثمارات، مثل المساعدة الفنية وعقود الإدارة، والتورط في الأصول، وإصدار سندات سوق رأس المال، والتأجير، والخدمات، واتفاقيات منح التراخيص والترخيص.

يجوز للمستثمر إجراء استثمارات أجنبية في العديد من البلدان في نفس الوقت كجزء من صفقة استثمار أكبر عبر الحدود. حتى هذا النوع من الاستثمار قد يكون مؤهلاً للحصول على تغطية تأمين قروض التصدير.

يمكن إجراء الاستثمار الأجنبي في شكل مشروع استثماري جديد أو في شكل توسيع أو تحديث أو تحسين أو تحسين مشروع استثماري قائم. قد تتم تغطية عمليات الاستحواذ على الشركات الأجنبية، بما في ذلك خصخصة الشركات المملوكة للدولة، بواسطة بعض تأمين قروض التصدير.

### 2.3 منتجات شركات تأمين قروض التصدير:

تقدم الوكالة الحكومية دعماً حكومياً للمصدرين عبر البنوك عن طريق ضمانها اتفاقية تمويل بين مؤسسة مالية ومستورد للسلعة أو الخدمة المحلية، تسمى هذه الاتفاقية بائتمان المشتري وهو قرض يمنحه بنك أو مقرض آخر لمشتري أجنبي لشراء سلع أو خدمات من مصدر (Salcic, 2014, p77).

تعمل الوكالات الضامنة بطريقة أخرى أيضاً عن طريق تغطية مخاطر عدم سداد المستورد مباشرة للمصدر، وتسمى العمليات التي يكون فيها الضامن هو المصدر بائتمان المصدر وهو اتفاق في عقد تجاري يقوم بموجبه المصدر بتوريد سلع أو خدمات إلى مشتر أجنبي بشروط ائتمان (Salcic, 2014, p49).

هناك طرق مختلفة لتصنيف منتجات التأمين على الائتمان التجاري (السياسات) التي تقدمها شركات تأمين الائتمان إلى

السوق :

#### 1- مستوى الاختيار:

إحدى طرق تصنيف السياسات هي وفقاً لمستوى اختيار المخاطر الذي يسمح به تأمين الائتمان التجاري، أي إلى أي مدى وتحت أي ظروف تكون أنواع المنتجات المتاحة فعلياً بشكل عام أو في حالة معينة تعتمد على استراتيجية العرض الخاصة بشركة تأمين الائتمان التجاري الفردية.

بشكل عام، كلما كان انتشار المخاطرة أفضل وتقل احتمالية عدم الاختيار، كلما زاد احتمال قبول شركة تأمين الائتمان

التجاري وانخفضت التكاليف النسبية (قسط التأمين) للمؤمن له (I.T.I.C.S, 2015, p15).

**دوران كامل:** هذا هو الشكل الأكثر تقليدية للسياسة الذي يغطي كامل معدل دوران الأعمال التجارية للشركة المؤمنة، أي

جميع معاملات الأعمال التجارية مع جميع المشتريين (المشتريين الحاليين والمشتريين في المستقبل) (I.T.I.C.S, 2015, p15) ، ومن وجهة نظر شركة تأمين قروض التصدير فإن هذا يضمن أقصى انتشار للمخاطر على المشتريين والدول المستوردة ويسعر أقل من المعاملات المحددة بسبب انتشار المخاطر (Gianturco, 2001, p29).

• **جزء محدد من دوران:** عادة ما تكون شركات تأمين قروض التصدير مستعدة لتغطية جزء محدد من دوران المؤمن عليه، على سبيل المثال: المبيعات المحلية للشركة فقط، أو أعمال التصدير الخاصة بها فقط أو قسم معين أو خط إنتاج معين (I.T.I.C.S, 2015, p15).

• **اختيار المشتريين:** يمكن أيضاً أن يكون الغطاء مقصوراً على حجم الأعمال المصنوع من عدد من المشتريين المختارين، قد يكون هذا الاختيار وفقاً لمعايير موضوعية إلى حد ما مثل التغطية فقط للمشتريين الذين يتجاوز المبلغ المستحق عليهم المستوى



المتفق عليه مسبقاً (خط البيانات) أو تغطية فقط لأكثر عدد X من المشتريين ("الحساب الرئيسي" أو المشتري المفتاح)، وقد يكون هذا الاختيار أيضاً وفقاً لمعايير أقل موضوعية، حيث يغطي عدداً من المشتريين الذين تم اختيارهم صراحةً من قبل المؤمن له (I.T.I.C.S, 2015, p15).

• **المشتري واحد:** في هذه الحالة يغطي التأمين جميع معاملات البيع مع مشتر واحد محدد فقط. المستوى الآخر من الاختيار هو تغطية العقد الفردي، حيث تغطي السياسة معاملة واحدة فقط مع مشتر واحد (I.T.I.C.S, 2015, p15).

## 2- نوع العميل أو قناة التوزيع:

هناك طريقة أخرى لتصنيف مختلف منتجات التأمين وهي حسب نوع العميل الذي تم تطوير المنتج من أجله (I.T.I.C.S, 2015, p15).

بجانب سياساتها التقليدية الخاصة بقطاع السوق المتوسطة، يوجد لدى معظم شركات تأمين قروض التصدير الأكبر حجماً منتجات مصممة خصيصاً لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وقطاع الشركات متعددة الجنسيات، قد تحتوي سياسات مستوى الدخول الخاصة بقطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة على شروط وأحكام مبسطة، والحد الأدنى من العبء الإداري ودعم الخدمات الأساسي من شركة تأمين الائتمان التجاري، وعادة ما تكون سياسات الشركات العالمية برامج متعددة اللغات مصممة وفقاً للهيكل التنظيمي ومتطلبات الشركات متعددة الجنسيات، وتخدمها فرق حسابات مخصصة.

يمكن لشركات تأمين قروض التصدير أيضاً تكييف منتجاتها لجعلها أكثر ملاءمة أو جاذبية للعملاء (المحتملين) في قطاعات تجارية محددة، ومن الأمثلة على ذلك سياسة تأمين قرض تجاري لقطاع البناء أو قطاع التوظيف، حيث يتم إضافة ميزات إضافية إلى السياسة التي تجسد بشكل أفضل الخصائص التجارية النموذجية أو الفريدة للقطاع.

قد يكون لشركات تأمين قروض التصدير منتجات تأمين ائتماني تجاري تتكيف مع قنوات التوزيع التي تستخدمها، حيث يمكن أن ينتج عن ذلك المزيد من المنتجات المبسطة أو المعيارية التي يسهل بيعها بواسطة الوسطاء أو الوكلاء أو موظفي المبيعات المصرفية غير المتخصصين، أو يتم تكييف السياسات لتتوافق مع أنواع أخرى من التأمين التجاري.

قد لا تكون الشركات الكبيرة التي لديها عملية إدارة ائتمانية راسخة مهتمة بسياسة دوران كاملة تقليدية، ولكنها قد تبحث فقط عن دعم إدارة الائتمان الخاصة بها مع تأمين للحالة التي تتجاوز فيها خسائرها مستوى التكرار أو الخطورة الذي يمكنهم التعامل معه مع أنفسهم، وتوفر سياسات تغطية فائض الخسارة أو الكوارث مثل هذا الغطاء ولا تدفع سوى تعويضاً يتجاوز مبلغ الخسارة الأول الكبير الذي يتعين على الشركة تحمله، ومثل هذه السياسات عادة ما تعطي أيضاً درجة عالية من الاستقلالية للشركة في وضع حدود للمشتريين وهذا هو السبب في أن هذا النوع من السياسة مناسب فقط للمؤمن عليهم ذوي الإدارة الائتمانية الممتازة التي تلبى المتطلبات الصارمة لشركات تأمين القروض ولهذا يكون إجراء إدارة الائتمان المكتوب للشركة عادة جزءاً لا يتجزأ من هذه السياسة، وأي خرق لإجراءات إدارة الائتمان المتفق عليها يمكن أن يكلف المؤمن له غطاء التأمين.

## 3- أساس التأمين:

يمكن تمييز سياسات التأمين على قروض التصدير بأساس تغطية التأمين (I.T.I.C.S, 2015, p18):

في وثيقة سياسة إرفاق المخاطر يتم إرفاق العقود التي تحدث فيها تواريخ شحن البضائع أو أداء الخدمات خلال فترة التأمين، وهذا يعني أن بدء التغطية يتم تحديده من خلال النقطة التي تبدأ عندها المخاطر نفسها خلال عمر السياسة، وتستمر التغطية بعد انتهاء مدة صلاحية البوليصا، أي حتى إذا حدثت الخسارة الفعلية بعد فترة التأمين، فإن شركة التأمين لا تزال مسؤولة.

في سياسة الحدوث التي تحدث فيها الخسائر، يتم تحديد التزام شركة التأمين بحلول تاريخ سبب الخسارة خلال فترة التأمين، وإذا لم يكن تاريخ الخسارة ضمن فترة التأمين فلن تتم تغطية الخسارة.

مثال لتوضيح الفرق بين هذين النوعين من التأمين:

- تاريخ بدء السياسة هو 1 يناير 2011 وتاريخ انتهاء السياسة هو 31 ديسمبر 2011.
  - لم يتم تجديد السياسة.
  - خلال فترة التأمين هذه، يشحن العميل البضائع كالتالي:
    - (1) الشحنة الأولى بتاريخ 10 سبتمبر 2011 (تاريخ استحقاق الفاتورة 10 ديسمبر 2011)،
    - (2) الشحنة الثانية 15 أكتوبر 2011 (تاريخ استحقاق الفاتورة 15 يناير 2012)،
    - (3) الشحنة الثالثة 20 يناير 2012 (تاريخ استحقاق الفاتورة 20 مارس 2012).
  - يصبح المشتري معسرا في 28 فبراير 2012.
- في سياسة إرفاق المخاطر، يكون المؤمن مسؤولاً عن الخسائر المتعلقة بالشحنتين الأولى والثانية، والتي تم تنفيذها خلال فترة التأمين، ولكن ليس للشحنة الثالثة، والتي لم يتم شحنها خلال عقد البوليصا.
- في سياسة حدوث خسائر، لا يتحمل مؤمن الائتمان مسؤولية الخسارة فيما يتعلق بأي من هذه الشحانات، لأن تاريخ الإعسار (سبب الخسارة) لا يحدث خلال فترة التأمين.
- تقريبا جميع سياسات تأمين قروض التصدير تنتمي إلى أي من هذين النوعين، وسواء كانت شركة تأمين قروض التصدير معينة تقدم سياسات إرفاق بالمخاطر أو سياسات حدوث خسائر عادة ما تعتمد على ما هو معتاد أو نموذجي لسوقها المحلية، وعادة ما تقدم شركات تأمين قروض التصدير الكبيرة كلا النوعين.
- تجدر الإشارة إلى ما يسمى سياسة المطالبات المقدمة، يغطي هذا النوع من السياسات طلبات التعويض المقدمة خلال مدة السياسة وهذا النوع هو أقل شيوعا في تأمين قروض التصدير.
- 4. الشركة الجزائرية لتأمين وضممان ائتمان الصادرات (CAGEX):**
- تم إنشاء الشركة الجزائرية لتأمين وضممان القرض عند التصدير (CAGEX) بموجب عقد توثيقي في 03/12/1995، وتم اعتمادها بموجب مرسوم تنفيذي رقم 235/96 بتاريخ 02/07/1996 طبقا للمادة 4 من الامر رقم 06/96 المؤرخ في 10/01/1996 المتعلق بتأمين القرض عند التصدير.
- أما صفتها القانونية فهي شركة ذات أسهم برأس مال يقدر بـ: 2.000.000.000 دج موزعة بصفة متساوية (10%) على 10 مساهمين (5 بنوك و5 شركات تأمين) مبينة في الجدول التالي:

جدول 1: المساهمين في رأس مال الشركة الجزائرية لتأمين وضممان الصادرات

شركات التأمين	البنوك
الشركة الوطنية للتأمين وإعادة التأمين CAAR	بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR
الشركة الجزائرية للتأمين الشامل CAAT	بنك التنمية المحلية BDL
الشركة المركزية لإعادة التأمين CCR	بنك الجزائر الخارجي BEA
الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي CNMA	البنك الوطني الجزائري BNA
الشركة الجزائرية للتأمين SAA	القرض الشعبي الجزائري CPA

المصدر: ورقة شهرية للشركة الجزائرية لتأمين وضممان الصادرات (CAGEX)

من خلال الجدول نلاحظ ان جميع المساهمين في رأس مال الشركة عبارة عن شركات تأمين وبنوك كلها عمومية وهو ما يبرز محاولة الدولة للتدخل في الاقتصاد من خلال هذه الشركة من اجل التأكيد على مساهمة القطاع العام في عملية التنمية، ويبرز ذلك أيضا من خلال المهمة التي تؤديها الشركة حيث تقوم بتغطية المخاطر السياسية لحساب الدولة وتحت رقابتها أيضا. أما المخاطر التجارية فتقوم بتغطيتها لحسابها الخاص.

وتتمثل المهام والنشاطات الأساسية للشركة فيما يلي:

- تغطية المخاطر الناتجة عن التصدير؛
- ضمان الدفع في حالة التمويل؛
- تأسيس بنك المعلومات في المجال الاقتصادي؛
- مساعدة المصدرين لترقية الصادرات؛
- تعويض وتغطية الديون.

وفيما يلي سيتم التطرق إلى المخاطر التي تغطيها الشركة ونوعية المنتجات المقدمة، هيكل رقم أعمال الشركة و حجم الأقساط من أجل تسليط الضوء على نشاط الشركة في تغطية مخاطر العمليات التصديرية.

### أولاً: المخاطر المغطاة ونوعية المنتجات المقدمة

تغطي الشركة الجزائرية لتأمين و ضمان الصادرات المخاطر التجارية والسياسية عن طريق تقديم مجموعة من المنتجات التأمينية تتمثل في:

1. عقد التأمين الشامل للتصدير: هو عقد خاص بمصدري السلع والخدمات، الذين لديهم عقود عمل أو مبيعات متكررة إلى الخارج، ويضمن هذا العقد كل صادرات المؤمن له وبالتالي يجب عليه الإفصاح للشركة الجزائرية لتأمين و ضمان الصادرات بحجم اعماله التصديرية كاملة.
2. عقد التأمين الفردي: خاص بعمليات التصدير المنتظمة، ويغطي خطر عدم الدفع من طرف المشتري الأجنبي الوحيد.
3. عقد تأمين المعارض والصالونات: يخص هذا العقد المؤسسات والمصدرين الجزائريين الذين يشاركون في المعارض والصالونات المتخصصة و "معارض-بيع" في الخارج، حيث يغطي هذا العقد خطر عدم ترحيل الاموال الناتجة عن البيع و/أو عدم ترحيل التجهيزات والبضائع المعروضة من طرف المؤسسة، كما تغطي المصاريف المدفوعة وغير المعوضة لصندوق دعم وترقية الصادرات.
4. عقد تأمين قرض المبيعات المحلية: يتمثل هذا العقد في تغطية أخطار عدم دفع المبلغ المذكور في الفاتورة في الأجل المتفق عليها في إطار المبادلات التجارية للسلع و/أو الخدمات داخل الجزائر، ويتعلق الامر بالمبادلات التي تنشأ بين البائع والمشتري الذي يتصف كل منهما بصفة التاجر او الحرفي و المسجلان بصفة دائمة في المركز الوطني للسجل التجاري.
5. عقد تأمين قرض المشتري: يضمن هذا العقد عقود التصدير التي تمول بواسطة قرض المشتري، ويعتبر البنك الذي مول عملية التصدير هو المستفيد من عقد تأمين قرض المشتري.
6. تأمين القرض الممول ما قبل التصدير: هذا العقد خاص بالمصدرين المتحصلين على قروض تمويل قبل الشحن من أجل عملية إنتاج السلع تحت الطلب الموجهة للتصدير، ويتم تحويل حق التعويض للبنك الذي قدم التمويل، ويغطي هذا العقد مخاطر عدم الدفع من طرف المشتري الأجنبي فقط الناتجة عن تحقق مخاطر سياسية او تجارية، بينما تغطي مخاطر التصنيع أو تجميد العقد بموجب عقد آخر، بناء على طلب المصدر،
7. تأمين خطاب الاعتماد: يغطي هذا العقد المخاطر التجارية وغير التجارية التي يتعرض لها البنك الذي قام بتعزيز خطاب الاعتماد المستندي، حيث يتحصل على تعويض في حالة عدم الدفع من طرف البنك الاجنبي.
8. تأمين الاستثمارات: يقوم بضمان المخاطر السياسية التي يمكن ان تواجه المستثمر الجزائري الذي يؤدي استثمار خارج الوطن، أو المستثمر الأجنبي الذي يؤدي استثمارا داخل الجزائر.

بالإضافة إلى المنتجات السابقة تقوم الشركة الجزائرية لتأمين وضمان الصادرات بتقديم خدمات منها:

9. خدمة استيفاء الديون: خاصة بغير المؤمنين لدى الشركة حيث يتم توقيع اتفاقية بين الطرفين مفادها انه لا يتم دفع قسط أو مستحقات التأمين إذا لم تتمكن الشركة من تحصيل الديون، وفي حالة التحصيل تقبض الشركة مصاريف ومستحقات التحصيل.

10. بيع المعلومات التجارية والاقتصادية: أي اعداد ووضع في متناول الزبون المؤمن له المعلومات الاقتصادية والتجارية والمالية المتعلقة بكل بلد أو بكل متعامل، وهذا من اجل تحقيق وتجسيد علاقات عمل في مجال التجارة الخارجية أو الوطنية بأقل مخاطر.

إضافة إلى ما سبق نعرض في الجدول 2 معلومات عن نسبة التغطية وفترة التعويض لكل عقد:

جدول 2: نسبة التغطية ومدة التعويض بالنسبة لمنتجات شركة (CAGEX)

نوع العقد	نسبة التغطية	فترة التعويض
عقد التأمين الشامل للتصدير	80 % مخاطر تجارية 90 % مخاطر سياسية	بعد شهر من انقضاء آجال الاشعار بعدم الدفع وإرسال طلب التدخل.
عقد التأمين الفردي	80 % مخاطر تجارية 90 % مخاطر سياسية	6 أشهر
عقد تأمين المعارض والصالونات	90 %	6 أشهر
عقد تأمين قروض المبيعات المحلية	90 %	في أجل أقصاه 6 أشهر
عقد تأمين قرض المشتري	80 % مخاطر تجارية 90 % مخاطر سياسية	6 أشهر
تأمين القرض الممول ما قبل التصدير	80 % مخاطر تجارية 90 % مخاطر سياسية	6 أشهر
تأمين خطاب الاعتماد	90 %	بعد استكمال الاجراءات المنصوص عليها في العقد
تأمين الاستثمارات	90 %	

المصدر: إعداد الباحث بناء على الوثائق التقنية للمنتجات.

### ثانيا: هيكل رقم الأعمال:

حققت الشركة الجزائرية لتأمين وضمان الصادرات خلال فترة الدراسة التي تقدر بـ: 6 سنوات (2016-2011) متوسط رقم أعمال قدر بـ: 5,802 مليون دولار موزع بين مجموع الأنشطة التي تقوم بها المؤسسة كما هو موضح في الجدول 3.

جدول 3: هيكل رقم الأعمال شركة CAGEX خلال الفترة 2016-2011. (الوحدة: مليون دولار)

المجموع	2016	2015	2014	2013	2012	2011	
4.441	0.798	0.766	0.835	0.700	0.689	0.654	تأمين قروض التصدير
27.470	5.183	5.003	4.902	4.436	4.078	3.868	تأمين القروض المحلية
0.569	0.036	0.042	0.071	0.144	0.133	0.143	تحصيل المستحقات
0.347	0.075	0.058	0.045	0.037	0.114	0.017	بيع المعلومات التجارية

0.459	0.137	0.127	0.195	-	-	-	راتينغ (Rating)
1.525	-	0.588	0.936	-	-	-	مستحقات تحصيلات على الحوادث
34.810	6.228	6.584	6.985	5.317	5.015	4.681	المجموع

المصدر: إعداد الباحث بناء على التقارير السنوية لشركة CAGEX.

من خلال الجدول نلاحظ نشاط تأمين القروض المحلية يشكل نسبة كبيرة من رقم أعمال الشركة الجزائرية خلال فترة الدراسة مقارنة بنشاط تأمين قروض التصدير، حيث بلغ متوسط رقم الأعمال المحقق من نشاط تأمين القروض المحلية خلال فترة الدراسة حوالي 4,578 مليون دولار بنسبة تقدر بـ: 79% من إجمالي رقم الأعمال، أما بالنسبة لمتوسط رقم الأعمال المحقق من نشاط تأمين قروض التصدير خلال فترة الدراسة فقد بلغ حوالي 0,74 مليون دولار بنسبة تقدر بـ: 13% من متوسط رقم الأعمال الإجمالي، وهو ما يبين ضعف نشاط المؤسسة في تأمين قروض التصدير.

### ثالثا: حجم أقساط تأمين قروض التصدير:

حققت الشركة الجزائرية لتأمين وضممان الصادرات خلال فترة الدراسة التي تقدر بـ: 6 سنوات (2016-2011) متوسط أقساط تأمين المخاطر السياسية المتعلقة بنشاط الشركة في تأمين قروض التصدير قدر بـ: 0,083 مليون دولار بنسبة تقدر بـ: 11%، في حين يقدر متوسط حجم أقساط تأمين المخاطر التجارية خلال فترة الدراسة بـ: 0,616 مليون دولار بنسبة تقدر بـ: 83%، والجدول 4 يوضح تطور حجم الأقساط المتعلقة بتأمين المخاطر التجارية والسياسية خلال فترة الدراسة.

جدول 4: حجم الأقساط المقدمة خلال الفترة 2010-2016 (الجزائر)

الوحدة: (مليون دولار)

السنة	2011	2012	2013	2014	2015	2016	المجموع
مخاطر سياسية	0.041	0.084	0.064	0.080	0.112	0.116	0.526
مخاطر تجارية	0.575	0.559	0.597	0.707	0.618	0.639	4.383
تكاليف ملحقة	0.038	0.047	0.039	0.047	0.036	0.042	0.297
المجموع	0.654	0.689	0.700	0.835	0.766	0.798	5.206

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على تقارير التسيير لمجلس الإدارة والجمعية العامة (CAGEX)

### 5. خاتمة:

- حاولنا من خلال هذا البحث الإجابة على الإشكالية المطروحة والمتعلقة بمدى تغطية الشركة الجزائرية لتأمين وضممان الصادرات لمخاطر العمليات التصديرية غير النفطية، من خلال اختبار الفرضية التي تنص على: " تغطي الشركة الجزائرية لتأمين وضممان الصادرات مخاطر العمليات التصديرية غير النفطية بنسبة ضعيفة"، حيث توصلنا إلى ما يلي:
- تقدم الشركة الجزائرية لتأمين وضممان الصادرات مجموعة من المنتجات والخدمات تحاول من خلالها استهداف جميع أنواع المتعاملين في التجارة الخارجية والمحلية بنسب تغطية تقدر بـ 80% بالنسبة للمخاطر التجارية و 90% بالنسبة للمخاطر السياسية وبأجل تعويض أقصاها 6 أشهر.
  - نشاط الشركة في تأمين قروض التصدير ضعيف حيث يقدر متوسط رقم أعمال الشركة المحقق من تأمين قروض التصدير بـ: 13% من متوسط رقم الأعمال الإجمالي، في حين يقدر متوسط رقم الأعمال المحقق من تأمين القروض المحلية بـ: 79% من متوسط رقم الأعمال الإجمالي.

- وجود ضعف كبير في نسبة حجم المخاطر السياسية المؤمنة من طرف الشركة، ويرجع هذا الضعف إلى ان الصادرات الجزائرية غير النفطية توجه نحو الأسواق التي تمتاز بدرجة مخاطر منخفضة وملاءة مالية كبيرة قد تسمح للمصدرين بالاستغناء عن تأمين قروض التصدير وهو ما يمكن أن يفسر ضعف نشاط المؤسسة في تأمين قروض التصدير.
- ومن خلال ما سبق تم قبول الفرضية، وعليه ينبغي تقديم بعض الاقتراحات من أجل تحسين هذا النوع من التأمين وتطويره من أجل الوصول إلى الهدف الذي تأسست الشركة الجزائرية لتأمين قروض التصدير بغية تحقيقه، وتتمثل هذه الاقتراحات فيما يلي:
- ضرورة منح منتجات تأمينية تتماشى مع طبيعة الشركات المصدرة في الجزائر من طرف الشركة الجزائرية لتأمين وضمان الصادرات الجزائرية.
- منح تحفيزات للمصدرين للتوجه نحو الأسواق التي تمتاز بدرجة مخاطر مرتفعة بعيدا عن الأسواق ذات المنافسة الشرسة، وذلك عن طريق تخفيض في أسعار الأقساط والرفع من حجم التغطية نحو هذه الأسواق من اجل المساهمة في ترقية الصادرات غير النفطية والخروج من هيمنة القطاع النفطي على الاقتصاد.
- بحكم جهل الكثير من المصدرين في الجزائر بشركة (cagex)، ضرورة فتح فروع في ولايات أخرى، حيث ليس بالضرورة أن يكون فتح الفروع حسب المنطقة الجغرافية، بل حسب نسبة مساهمة كل ولاية في التصدير.

#### قائمة المراجع:

1. Salcic, Z. *Export Credit Insurance and Guarantees: A Practitioner's Guide*, Springer. (2014).
2. Gianturco, D. E. *Export credit agencies: the unsung giants of international trade and finance*, Greenwood Publishing Group. (2001).
3. LAUX, G. "UMA COMPARAÇÃO INTERNACIONAL DO SEGURO DE CRÉDITO À EXPORTAÇÃO". Dissertação (mestrado) – Instituto de Pesquisa Econômica Aplicada, Programa de Pós-Graduação em Políticas Públicas e Desenvolvimento, Brasília. (2018).
4. Branch, A. E. *Export practice and management*, Cengage Learning EMEA. (2006).
5. Grath, A. *The handbook of international trade and finance: the complete guide to risk management, international payments and currency management, bonds and guarantees, credit insurance and trade finance*, Kogan Page Publishers. (2011)
6. Gomes, F. "Export credit insurance." *Comparing the Brazilian and American Models*. (2004)
7. Jus, M. *Credit insurance*, Academic Press. (2013).
8. Insurance, T. I. C. and S. Association. *A Guide to Trade Credit Insurance*, Anthem Press. (2015).
9. Loubergé, H. and P. Maurer. *Financement et assurance des crédits à l'exportation: aspects théoriques et pratiques en vigueur dans les pays européens*, Librairie Droz. (1985).
10. M.Jones, P. *Trade Credit Insurance*, the world bank. (2010).

11. ورقة اشهارية للشركة الجزائرية لتأمين وضمان الصادرات CAGEX.

12. التقارير السنوية لمجلس الإدارة والجمعية العامة لشركة (CAGEX) للفترة 2011-2016.

13. متوسط سعر صرف الدولار متاح على موقع البنك الدولي:

<https://data.albankaldawli.org/indicator/PA.NUS.FCRF?view=chart>